مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد (8) العدد (1)
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol (8) , No (1))
April 2025
https://doi.org/10.37375/esj.v8i1.3256

حجم الاقتصاد الخفي وأهم مؤشراته في الاقتصاد الليبي للمدة 2000–2021

فوزية محمد الهادي فرج
أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية المحاسبة، جامعة غريان
fouzeiamoha@gmail.com

تاريخ وصول البحث :25/نوفمبر /2024 تاريخ الموافقة على البحث: 06/فبراير/ 2025

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الاقتصاد الخفي في ليبيا، وقياس حجمه وأهم مؤشراته؛ وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية غطت الفترة 2000–2021، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي لتقدير حجم الاقتصاد الخفي عن طريق حساب معدل النقود المتداولة إلى الودائع تحت الطلب، وتحليل كلا من معدل الطلب الطبيعي وغير الطبيعي للنقود، بالإضافة إلى قياس نسبة مساهمة الاقتصاد الخفي في كلا من الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها زيادة حجم الاقتصاد الخفي إلى مستويات مرتفعة تصل إلى نسبة 33.80 % سنة 2019، وارتفاع نسبة كلا من الطلب غير الطبيعي حيث بلغت مساهمته من العملة في التداول 53.11 % سنة 2019، ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2021 وبنسبة 35.6%، نتيجة للأحداث التي مرت بها البلاد. واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة توفير مناخ اقتصادي مستقر وتفعيل القوانين والنظم التشريعية ومحاربة الفساد الإداري والمالي للحد من انتشار النشاطات غير المشروعة.

الكلمات المفتاحية
الاقتصاد الخفي، الطلب غير الطبيعي للنقود، الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي.

The hidden economy and its most important indicators in the Libyan economy for the period (2000-2021)

Fouzeia Mohmed Alhadiy Frag
fouzeiamoha@gmail.com

Abstract

The study aims to shed light on the phenomenon of hidden economy in Libya**, by** measuring its size and main indicators, using annual data covering the period 2000-2021, with inductive method to estimate the size of the hidden economy by calculating the money in circulation to demand deposit ratio, analyzing both normal and abnormal money demand, as well as measuring the share of the hidden economy in both oil and non-oil GDP. The study's main: an increase of the hidden economy's size to a high level of 33.80% in 2019, The study also found that the share of the abnormal demand in currency circulation reached 53.11% in 2019, while its share of non-oil GDP reached its highest value in 2021 at 35.6%, as a result of the events that the country had experienced. The study was concluded with a list of recommendations, the most important being the need to create a stable economic climate, activate legislations and legal frameworks, and fight administrative and financial corruption to combat illegal activities The study conclusion recommended, the most important being the need to create a stable economic climate, activate legislations and legal frameworks, and fight administrative and financial corruption to combat illegal activities

Keywords

Hidden Economy, Abnormal Demand, Oil and Non-Oil Gross Domestic Product (GDP).

المقدمة

يُعد الاقتصاد الخفي أو ما يُعرف بالاقتصاد الموازي من الظواهر الاقتصادية القديمة التي تواجه على حد السواء كل الاقتصاديات المختلفة؛ وبغض النظر عن مستوى تقدمها، إلا أن الاهتمام بهذه الظاهرة لم يبدأ الا في السبعينات من القرن الماضي، بعد أن أصبح واقعًا ملموسًا له أثره على مختلف الجوانب الاقتصادية؛ ويشمل كافة الأنشطة المولدَة للدخول التي لا تسجل ضمن الاحصاءات الرسمية للدخل، وتختلف أشكاله ومكوناته من دولة إلى أخرى. وبوجه عام فإن الاقتصاد الخفي يمثل إهدارا للموارد البشرية والمالية للدولة، وعائقا أمام مسيرتها التنموية.

وبما أن الاقتصاد الليبي شأنه شأن كل الاقتصاديات النامية يعاني من اختلالات هيكلية ونتيجةٍ لاعتماده شبه الكلي على قطاع النفط وسيطرة القطاع العام لفترات ليست بالقصيرة، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الاقتصادي وهشاشة الوضع السياسي والانفلات الأمني في الفترة الأخيرة مماساهم إلى حد كبير في خلق بيئة مناسبة لانتشار الأنشطة غير المشروعة وزيادة حجم التدفقات النقدية إلى درجة تفوق إمكانية الكشف عنها والتي أدت في مجملها إلى زيادة حجم (الاقتصاد الخفي) سواء كان في سوق السلع والخدمات أو في تجارة العملة والتي في مجملها تمثل نشاطاً اقتصادياً غير خاضع للضريبة يصعب قياسه أو الحد منه. ووفقا لدراسة أجريت من قبل (مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2013) تشير إلى أن الاقتصاد الخفي يشكل ما نسبته 40% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي كما يمكن التكهن بزيادة هذه النسبة في السنوات الأخيرة، وهي نسبة لا يمكن تجاهلها.

ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تهدف إلى بيان حجم وأثر الاقتصاد الخفي على بعض مؤشرات الاقتصاد الليبي استنادا على البيانات الرسمية المنشورة لمصرف ليبيا المركزي ووزارة التخطيط، وذلك باستخدام المنهج الاستقرائي. وقد تم تقسيم هذه الدراسة بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة الدراسة إلى جزئيين رئيسيين؛ يتمثل الجزء الأول في الإطار النظري المتعلق بمفاهيم وأسباب نشوء الاقتصاد الخفي وأهم خصائصه وأهم مؤشراته، في حين يتناول الجزء الثاني تقدير حجم الاقتصاد الخفي وأهم مؤشراته في الاقتصاد الليبي، وأخيرا التطرق إلى أهم النتائج والتوصيات.

مشكلة الدراسة

هناك مؤشرات قوية تؤكد اتساع حجم الاقتصاد الخفي على نطاق واسع سواء كان في العملات أو السلع، إضافة إلى عدم وجود إحصائيات دقيقة حول حجم العمالة الأجنبية المتزايدة والتي تمارس أنشطة اقتصادية غير خاضعة للضرائب.

ومما لا شك فيه أنه يمثل جزءا لا يستهان به من الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن الآثار غير المرغوب فيها والمترتب عليها والتي تنعكس سلبا على أداء المخططين وصانعي القرار الاقتصادي خاصة وعلى أداء الاقتصاد الكلي للدولة عامة في ظل بيانات غير صحيحة، وعليه فإن مشكلة الدراسة تتبلور حول بحث الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما هو حجم الاقتصاد الخفي، وما هي أهم مؤشراته في الاقتصاد الليبي؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعريف بظاهرة الاقتصاد الخفي، مع بيان خصائصه وأسبابه وأهم مؤشراته.
2. قياس أثر الاقتصاد الخفي على الأداء الاقتصادي في ليبيا، وابراز أهم الآثار الاقتصادية المباشرة المترتبة عنه.

3. تقديم بعض الحلول والمقترحات التي من شأنها أن تساهم في تقليص حجم هذه الظاهرة.

فرضية الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيتين التاليتين:

1-يميل حجم الاقتصاد الخفي إلى التزايد خلال الفترة 2000-2021.

2-هناك علاقة طردية بين حجم الاقتصاد الخفي ومؤشراته.

أهمية الدراسة

تنطلق أهمية الدراسة من كون موضوعها يعكس واقع الاقتصاد الليبي حاليا، فما نشهده الان من حدوث معوقات اقتصادية كانت أم إدارية تقف عائقا أمام برامج التنمية والتخطيط الاقتصادي تؤدي إلى اضعاف الاقتصاد عامة بسبب الاقتصاد الخفي، ومع توسع حجمه في الاقتصاد الليبي، فقد أصبح موضوعا يستحق البحث والقياس، لذا فإن قياس أثر الاقتصاد الخفي على الأداء الاقتصادي أصبح أمر مهم قد يساعد صانع القرار في وضع سياسة واتخاذ إجراءات من شأنها أن تحد من نشاطه.

حدود الدراسة

تعتمد الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية من خلال بيانات غطت الفترة 2000-2021 بناء على توفر الإحصاءات والتقارير الصادرة عن الجهات الرسمية والتي عادة تعاني من تباطؤ لسنة أو سنتين.

مصادر البيانات والمعلومات

اعتمدت هذه الدراسة على البحوث والدراسات السابقة لتغطية الأسس النظرية للأدبيات المتعلقة بموضوع الاقتصاد الخفي، بالإضافة إلى التقارير والنشرات الصارة عن مصرف ليبيا المركزي، ووزارة التخطيط، ونشرات الحسابات القومية لجمع البيانات والمعلومات التي اعتمدت عليها الدراسة.

منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الاستقرائي؛ لتحليل تطور البيانات عبر استقراء الواقع الاقتصادي خلال مدة الدراسة، كما تم تقدير حجم الاقتصاد الخفي بالاعتماد على الطريقة النقدية وهي طريقة حساب معدل النقود المتداولة إلى ودائع تحت الطلب، وقد تم اختيار هذه الطريقة استنادا على توفر البيانات النقدية اللازمة خلال مدة الدراسة.

الدراسات السابقة

إن موضوع الاقتصاد الخفي ليس بالموضوع الجديد فهناك العديد من الدراسات التي تناولته بالبحث والقياس عالميا وعربيًا ومن جوانب مختلفة، سيتم التركيز هنا على أهم الدراسات التي تناولت الاقتصاد الليبي، والتي تم الاعتماد عليها وأخذها كنقطة انطلاق ولكن من جوانب أخرى ولفترات أحدث تصل إلى سنة2021 بناء على توفر البيانات، بحيث تم قياس حجم الاقتصاد الخفي وتحليل أثره على كلا من تطور معدل نمو العملة، والناتج المحلي الإجمالي (النفطي وغير النفطي). ومن بين أهم هذه الدراسات:

دراسة لـ(الزايدي، 2018). هدفت إلى التحقق في طبيعة الاقتصاد الليبي ومحدداته وذلك بالاعتماد على بيانات غطت الفترة 1962-2012، وباستخدام منهج التكامل المشترك، توصل من خلالها إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين الاقتصاد الخفي وأهم محدداته البطالة والضرائب والتعقيدات الإجرائية الحكومية.

في حين هدفت دراسة لـ (باكير، 2019) إلى قياس حجم الاقتصاد الخفي وعدد العاملين فيه، بالإضافة إلى تقدير أهميته النسبية باستخدام بيانات غطت الفترة (1981- 2010) توصلت من خلالها الدراسة إلى أن كلا من حجم الاقتصاد الخفي وعدد العاملين فيه في تزايد خلال فترة الدراسة. وفي

نفس السياق تناولت دراسة كلا من (غريبة والصداعي، 2023) أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وكانت من أهم نتائجها ارتفاع نسبة الاقتصاد الخفي بنسبة نمو بلغت 13% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بعد عام 2011.

من خلال هذا الاستعراض المرجعي نجد أن هذه الدراسة تتشابه مع غيرها من الدراسات السابقة، الا أنها تختلف عنها من حيث حدودها الزمنية ونوع البيانات والمتغيرات المستخدمة وبيان أثرها في الفترة الأخيرة، والأسلوب القياسي المعتمد، ولذلك تُعد هذه الدراسة استكمالا وإضافة للبحوث السابقة في هذا المجال بالنسبة للاقتصاد الليبي.

أولاً: الإطار النظري للدراسة

1–مفهوم الاقتصاد الخفي

إن أول من حاول لفت الانتباه إلى مفهوم ظاهرة الاقتصاد الخفي هو(جوتمان) GUTMANN (1977) والذي عرفه بأنه ذلك الناتج القومي غير المحسوب لسبب أو لأخر لم يدخل ضمن تلك الحسابات. "وقد توالت المحاولات التي سعت لوضع تعريف عام لهذا النشاط الا أنها اتفقت في مجملها على أنه عبارة عن نشاطات اقتصادية غير مشروعة أو مشروعة ولكنها غير مسجلة رسميا ولا تدخل ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي" (الجيلاني، 2009). كما تعددت المسميات التي أطلقت على ظاهرة الاقتصاد الخفي منها ما يرتبط بمفهوم السرية مثل الاقتصاد التحتي أو اقتصاد تحت الارض أو الاقتصاد السري أو الاقتصاد الاسود، ومنها ما يرتبط بمفهوم اللانظامية ومن أبرز مسمياته الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد غير المرصود والاقتصاد اللانظامي، في حين ذهب البعض وربطه بالاقتصاد القومي ومن أبرز مسمياته اقتصاد الظل والاقتصاد الموازي (رباعي، 2014).

2– أسباب نشوء الاقتصاد الخفي

هناك العديد من العوامل المتعددة والمتشابكة التي ارجعها علماء الاقتصاد والتي أدت في مجملها إلى توسع ظاهرة الاقتصاد الخفي، وعلى الرغم من اختلاف هذه العوامل من دولة إلى أخرى، الا انها في المجمل ترجع لجملة من الاسباب أهمها (رباعي ،2014؛ الجيلاني،2009):

أ– انخفاض مستوى الدخل: أن انخفاض مستويات الدخول وجمودها في ظل الارتفاع المستمر للأسعار يسبب في انخفاض المستويات الحقيقية لدخول الافراد، مما يدفعهم إلى العمل واخفاء جزء من دخولهم.

ب– تزايد العبء الضريبي: يُعد ارتفاع الضرائب من أهم أسباب نشوء الاقتصاد الخفي، إذ تمثل الضرائب جزءا من تكلفة السلعة يترتب عليها ارتفاع في أسعارها مما يؤثر عكسيا على تسويقها الأمر الذي يدفع الباعة إلى التهرب من دفع الضرائب.

ت– البيروقراطية والفساد الاداري: وجود التعقيدات الإدارية التي تضعها الدولة والتي من الصعب معها الحصول على التراخيص والتصريحات تساهم في ظهور طبقة من الموظفين يقومون بإنهاء هذا النوع من الإجراءات في مقابل أخذ رشوة أو عمولة.

ث– دور المشروعات الصغرى والمعلومات: ظهور المشروعات الصغرى ساهم في تنامي استخدام النقود السائلة بدلا عن التعامل مع المصارف والنظم الائتمانية الأخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا النوع من الأنشطة بني على فرضية انعدام الضرائب، وأي محاولة لفرض النظام الضريبي عليها يتسبب في افلاسها واغلاقها.

ج– عجز الموازنة العامة للدولة: في محاولة لتغطية عجز الميزانية نتيجة للتوسع في النفقات على حساب الإيرادات قد تلجأ الدولة لفرض المزيد من الضرائب أو رفع معدلاتها، مما يدفع

المواطنين للبحث عن الحيل والثغرات للتهرب الضريبي مما يسبب في نشوء الاقتصاد الخفي.

ح– تأثير العولمة على تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي.

3–خصائص الاقتصاد الخفي

هناك العديد من الدراسات الصادرة عن منظمات دولية ودراسات بحثية حاولت تلخيص أهم خصائص الاقتصاد الخفي في ظل الاقتصاديات المختلفة متقدمة كانت أم نامية أبرزها:

أ. ارتفاع نسبة مشاركة النساء والأطفال داخل هذا النوع من الأنشطة، والتي تتمثل في بعض أنواع الصناعات الصغيرة كإنتاج الأغذية والملابس(الراجحي،2020).

ب. أغلب هذا النوع من النشاطات يعتمد على بعض أنواع التكنولوجيا البسيطة وغير المتطورة وبالتالي يغلب عليها كثافة استخدام عنصر العمل.

ج. يتميز الاقتصاد الخفي بانخفاض رأس المال المستخدم وأغلبها تعتمد على السيولة النقدية (باية وسيار، 2020) (الراجحي،2020).

د. تباين الأجور في هذا النوع من النشاطات فالبعض يهدف إلى سد احتياجاته اليومية، ومنهم من يسعى نحو الثراء السريع خاصة في ظل فساد الهيكل الإداري للدولة.

هـ. غياب أو تدني الالتزام بقوانين العمل والضرائب والتسجيل(سيد،2021).

و. سيادة الطابع الفردي والعائلي على هذا النوع من الأنشطة، كما تتسم هذه الشريحة بتدني مستوياتهم التعليمية وافتقارهم للخبرة وتدني مهارتهم (باية وسيار، 2020).

4– الآثار الإيجابية المترتبة على وجود الاقتصاد الخفي

يلقى الاقتصاد الخفي الاهتمام البالغ من علماء الاقتصاد وصناع القرار الاقتصادي على حد سواء، لكونه ظاهرة متعددة ومعقدة الابعاد والتأثير لما يلعبه من دور في الحياة الاقتصادية واستقرارها في الدولة. إلا أننا لا ننكر بأن هناك آثار إيجابية مثلما هناك آثار سلبية على الاقتصاد، وفيما يلي سرد لهذه الآثار (المطيري،2012؛ الحربي، الجيلاني،2009):

أ. يساهم الاقتصاد الخفي في خلق فرص عمل مما يؤدي إلى تقليص معدلات البطالة وتخفيض معدلات الفقر.

ب. زيادة المعروض من الإنتاج مما يؤدي إلى توفير السلع وبأسعار منخفضة وبالتالي تخفيض الأعباء الاجتماعية.

ج. يساهم في تأمين الاكتفاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات.

د. الاقتصاد الخفي عامل مشجع على الاستهلاك، فالدخل الذي يتم الحصول عليه يتم انفاقه على شراء السلع الاستهلاكية والمعمرة مما يشجع على نمو الطلب على تلك السلع والخدمات فيزداد الانتاج نتيجة لزيادة الطلب.

5– مؤشرات الاقتصاد الخفي

هناك جملة من المؤشرات التي تعطي انطباعا على توسع حجم ونمو الاقتصاد الخفي والتي تؤدي في مجملها إلى انخراط الافراد في انشطته، من بين أهمها وأكثرها وضوح:

أ– نمو معدلات الاستهلاك الحقيقية: وفقا للأدب الاقتصادي فإن هناك علاقة موجبة بين الدخل والاستهلاك، فالتوسع في حجم الاستهلاك ما هو الا انعكاس على العائد الذي يتحصل عليه الفرد (الراجحي،2021).

ب– الفجوة الضريبية: تُعرف الفجوة الضريبية بأنها الفرق بين إجمالي الضرائب المستحقة والقابلة للتحصيل خلال فترة زمنية محددة في ميزانية الدولة، بما يمثل عنصرا أساسيا في اقتصاد الدولة، وفي نفس الاتجاه فإن الإدارة الضريبية لها دور فعّال في تقليص حجم هذه الفجوة من خلال صياغة السياسات المناسبة والتدقيق الضريبي. غير أن الاقتصاد الخفي لا يتحمل العبء الضرائب بما في ذلك ضريبة الدخل وضريبة القيمة

المضافة، وتمثل هذه الضرائب الضائعة حجم الفجوة الضريبية ومؤشرا على وجود الاقتصاد الخفي (حجازي،2024).

ثانيا: واقع الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي

على الرغم من صعوبة قياس وتقدير الاقتصاد الخفي بشكل دقيق؛ خاصة في ظل بعض الأنشطة التي يتم مزاولتها منزليا والتي يصعب جمع معلومات عنها. الا أن هناك شبه اتفاق على وجود مجموعتين من المحاولات لتقديره:

الطريقة المباشرة وهي طريقة تستند على حساب الناتج المتولد من كل الأنشطة الفرعية ذات الصلة بالاقتصاد الخفي؛ في حين ان الطريقة الثانية تعرف بالطريقة غير المباشرة وتقوم على تتبع جملة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على وجود الأنشطة غير الرسمية (الخفية)، نذكر منها على سبيل المثال؛ طريقة الاستهلاك من الطاقة وطريقة الطلب على العمل، بالإضافة إلى إضافة طريقة الفرق بين الدخل والانفاق، ومدخل المراجعات الضريبية، والنقدية.

في هذه الدراسة سيتم استخدام طريقة المداخيل النقدية، والتي تم استخدامها أول مرة من قبل (جوتمان، 1977) والتي تعتمد على إيجاد نسبة بين العملة المتداولة إلى الودائع تحت الطلب، ولقد افترضت هذه الطريقة ثبات نسبة النقود السائلة إلى الخفية، كما افترضت ثبات نسبة النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب باتخاذ سنة أساس معينة على فرض انه لا يوجد بها اقتصاد خفي وتساوي سرعة تداول النقود في كلاً من الاقتصاد الرسمي والخفي، وعليه يتم اتخاذ سنة 2008 كسنة أساس لانخفاض نسبة الاقتصاد الخفي في الناتج المحلي الإجمالي (الجيلاني، 2009، غريبة والصداعي، 2023).

جدول (1) تقدير حجم الاقتصاد الخفي بطريقة معدل النقود السائلة إلى الطلب على الودائع للفترة 2000–2021

(مليون دينار) سنة الأساس 2008

السنة	الودائع تحت الطلب	العملة في التداول C	نسبة العملة في التداول إلى الودائع تحت الطلب	نسبة نمو الاقتصاد الخفي RK	سرعة دوران النقد	حجم الاقتصاد الخفي HE
2000	4,733.8	2,699.2	57.01	37.55	2.6	400091.6
2001	5,144.2	2,559.6	49.75	30.28	2.6	331084.3
2002	6,160.3	2,613.9	42.43	22.96	3.2	354904.9
2003	6,265.7	2,763.5	44.1	24.63	3.8	463107.3
2004	7,923.9	2,612.7	32.97	13.50	4.3	370405.1
2005	10,717. 5	3,310.6	30.86	11.39	4.5	459743.0
2006	12,410.1	3,932.9	31.69	12.22	4.8	598241.3
2007	18,256.3	4,581.2	25.09	5.62	3.7	425286.5
2008	28,806.3	5,608.3	19.46	0	3.08	336143.6
2009	31,206.5	6,962.9	22.31	2.84	1.9	295150.4
2010	33,712.2	7,609.0	22.57	3.10	2.3	394990.8
2011	38,597	14,840. 1	38.44	18.97	1.1	627498.8
2012	45,822.6	13,391.1	29.22	9.75	1.9	743447.1
2013	50,879.5	13,419. 9	26.37	6.90	1.4	495435.9
2014	49,557.8	17,17 4.9	34.65	15.18	1.0 9	648670.2
2015	53,775.7	23,007.3	42.78	23.31	0.8	787401.8
2016	67,505.8	27,103.2	40.14	20.68	0.7	761545.7
2017	78,223.9	30,865.2	39.45	19.98	0.8	974105.7
2018	74,179.1	732.6,34	46.82	27.35	0.9	1463562. 0
2019	68,876.9	36,691.8	53.27	33.80	0.9	1759115.
2020	83,218.3	39,732.0	47.74	28.27	0.5	948402.8
2021	65,535.6	31,799.8	48.52	29.05	1.8	2777267.0

المصدر: النشرات الاقتصادية– مصرف ليبيا المركزي ،2019، 2024.
مصرف ليبيا المركزي–الإحصاءات المالية والنقدية خلال الفترة (1966–2022)، والحسابات من قبل الباحثة.

يوضح الجدول السابق نسبة العملة المتداولة إلى الودائع تحت الطلب والتي تم الحصول عليها بقسمة العملة في التداول على الودائع تحت الطلب، كما تم حساب كلا من معدل نمو الاقتصاد الخفي وحجمه وفقا للمعادلات التالية:

$$K = \frac{C}{D} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

$$rK = K_t - K_{2008} \dots\dots (2)$$

$$HE = rK.C.N \dots\dots\dots (3)$$

حيث تمثل: N سرعة تداول النقود.

HE : حجم الاقتصاد الخفي.

من خلال بيانات الجدول السابق يلاحظ بروز ظاهرة الاقتصاد الخفي في بداية الفترة حيث بلغت قيمته حوالي (400091.6) م. د. ل بالأسعار الجارية سنة 2000. غير أن هذا الحجم انخفض في السنوات التالية، نتيجة لمجموعة الإجراءات التي قام بها المصرف المركزي للقضاء على السوق الموازي سنة 1999 وحتى نهاية 2001 عن طريق سعر الصرف المعلن دون فرض أي قيود على أسعار الصرف وفقا لأسعار البيع التي يحددها مصرف ليبيا المركزي (الذاودي،2011). ليعود ويسجل ارتفاعا ملحوظا سنة2011 حيث بلغ (627498.8) م. د. ل بالأسعار الجارية، ونتيجة لعدم الاستقرار الذي تمر به الدولة وعدم وجود بيانات دقيقة عن حجم العمالة الأجنبية والتهرب الضريبي يلاحظ استمرار زيادة هذا الحجم في السنوات التالية؛ فضلا عن مجموعة من الأسباب المتعلقة بطبيعة التركيبة العامة للاقتصاد الليبي، والتي تتمثل في هيمنة القطاع العام غير الفعال، مع غياب وعدم وضوح السياسات الاقتصادية الفعالة، ووجود قطاع خاص متردد وغير ممنهج الامر الذي أدى الى توفر بيئة مناسبة لنمو وتطور الاقتصاد الخفي (الزايدي، 2018) .

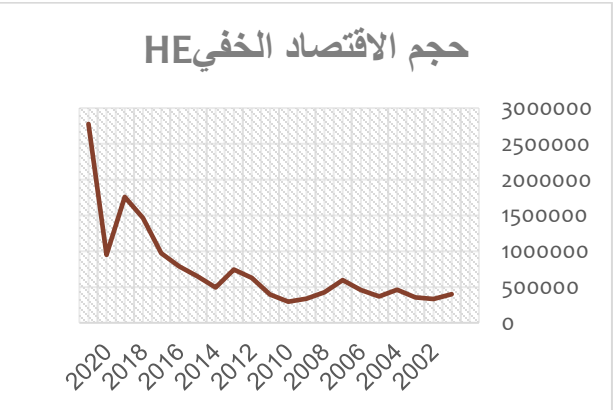

شكل (1) تطور حجم الاقتصاد الخفي خلال الفترة (2000–2021)

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على بيانات الجدول السابق

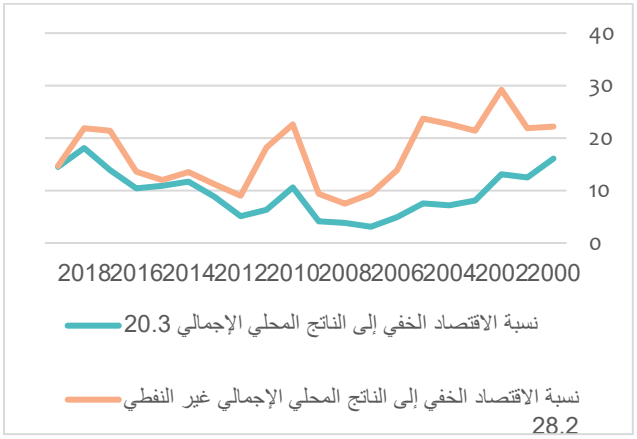

شكل (2) التطور الفعلي للطلب على النقود

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على بيانات الجدول السابق

ومن الشكل السابق يلاحظ ان المحور الرأسي يمثل الطلب على النقود خلال فترة الدراسة والتي يمثلها المحور الأفقي (الزمن)، والمراد منه معرفة التطور الفعلي الحاصل في الطلب على النقود (الودائع تحت الطلب) والطلب غير الطبيعي ممثلا بـ(العملة لدى الافراد) والمنطقة المحصورة بين حجم الطلب الطبيعي وغير الفعلي تمثل مقدار نمو حجم الاقتصاد الخفي داخل الاقتصاد الليبي[1].

ثالثاً: تحليل أثر الاقتصاد الخفي على مؤشرات الأداء الاقتصادي

يظهر أثر الاقتصاد الخفي على جملة من مؤشرات الأداء الاقتصادي لعل أبرزها مؤشر معدل نمو العملة في التداول والذي يعبر عن المعاملات التي تتم من قبل الافراد بواسطة النقود السائلة، وذلك للابتعاد عن الحسابات المصرفية مما

[1] استخدم هذا المؤشر (الراجحي،2021)

ينعكس على الطلب على النقود في التداول. فضلا عن أثره على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي أذ أن زيادة حجم الاقتصاد الخفي يمكن أن يحفز الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك يكون له أثر مباشر على مستوى اقتصاد البلد. في هذه الجزئية من الدراسة سيتم التطرق لهذا الأثر كلا على حدة:

- **أثر الاقتصاد الخفي على تطور معدل نمو العملة للفترة (2000–2021)**

ينقسم الطلب على العملة وفقا لما هو متعارف عليه إلى الطلب الطبيعي وغير الطبيعي (لتسوية أنشطة الاقتصاد الخفي)، ومجموعهما يكون صافي العملة في التداول (الراجحي،2021).

جدول (2) الطلب غير الطبيعي للطلب على النقود في الاقتصاد الليبي للفترة (2000–2021)

السنة	الودائع تحت الطلب	العملة في التداول C	نسبة العملة في التداول إلى الودائع تحت الطلب	نسبة نمو الاقتصاد الخفي RK	سرعة دوران النقد	حجم الاقتصاد الخفي HE
2000	4,733.8	2,699.2	57.01	37.55	2.6	400091.6
2001	5,144.2	2,559.6	49.75	30.28	2.6	331084.3
2002	6,160.3	2,613.9	42.43	22.96	3.2	354904.9
2003	6,265.7	2,763.5	44.1	24.63	3.8	463107.3
2004	7,923.9	2,612.7	32.97	13.50	4.3	370405.1
2005	10,717.5	3,310.6	30.86	11.39	4.5	459743.0
2006	12,410.1	3,932.9	31.69	12.22	4.8	598241.3
2007	18,256.3	4,581.2	25.09	5.62	3.7	425286.5
2008	28,806.3	5,608.3	19.46	0	3.08	336143.6
2009	31,206.5	6,962.9	22.31	2.84	1.9	295150.4
2010	33,712.2	7,609.0	22.57	3.10	2.3	394990.8
2011	38,597	14,840.1	38.44	18.97	1.1	627498.8
2012	45,822.6	13,391.1	29.22	9.75	1.9	743447.1
2013	50,879.5	13,419.9	26.37	6.90	1.4	495435.9
2014	49,557.8	17,174.9	34.65	15.18	1.0 9	648670.2
2015	53,775.7	23,007.3	42.78	23.31	0.8	787401.8
2016	67,505.8	27,103.2	40.14	20.68	0.7	761545.7
2017	78,223.9	30,865.2	39.45	19.98	0.8	974105.7
2018	74,179.1	732.6,34	46.82	27.35	0.9	1463562.
2019	68,876.9	36,691.8	53.27	33.80	0.9	1759115.
2020	83,218.3	39,732.0	47.74	28.27	0.5	948402.8
2021	65,535.6	31,799.8	48.52	29.05	1.8	2777267

المصدر: الاعمدة من 1–6 من إعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول السابق.

* يمثل العملة في التداول بفرض عدم وجود اقتصاد خفي في سنة الأساس.

**تم أخذ المتوسط الحسابي باعتبارها سنة الأساس.

- تم حساب التطور الطبيعي وغير الطبيعي للنقود من خلال المعادلات التالية[2]:

"التطور الطبيعي للطلب على النقود: $M1^*K_0 =$

التطور غير الطبيعي للطلب على النقود = $M1^*(K_T - K_0)$"

حيث أن:

K_0 = اقل نسبة من قسمة $\frac{C}{M_1}$ خلال مدة الدراسة.

K_T= التسلسل الزمني.

M1=C+D عرض النقود بمعناها الضيق.

وبالنظر إلى بيانات الجدول السابق نجد أن هناك تباين ملحوظ في ارتفاع حجم الطلب الطبيعي على النقود حيث يزداد بمعدلات متزايدة في بداية فترة الدراسة إذا ارتفع من 2,663.304 1 م .د. ل سنة 2006 ليصل إلى 3,721.668 م .د. ل في سنة 2007 بمعدل نمو قدره 50.6% وبنسبة مساهمة في العملة بمقدار 81.23% ، في المقابل فإن الطلب غير الطبيعي انخفض من 1,269.590 م .د. ل سنة 2006 إلى 859.5350 سنة 2007 كما انخفضت نسبة مساهمته من العملة في التداول من 32.28% إلى 18.76% على التوالي. وبسبب الاحداث والظروف التي مر بها الاقتصاد الليبي سنة 2011 وبسبب النظرة التشاؤمية للأفراد كردة فعل للأوضاع السائدة ارتفع معدل الطلب الطبيعي للنقود ليصل 8,708.270 م .د. ل وبمساهمة 58.68% من العملة

[2] استخدم هذه الأسلوب كلا من (الراجحي،2021) (دحماني، 2019).

في التداول، رافقت هذه الزيادة زيادة الطلب غير الطبيعي على النقود حيث ارتفعت إلى 6,131.854 م .د. ل مقارنة بالسنة 2010 حيث كانت 875.1830 ، وهو معدل مرتفع يعكس طبيعة الظروف الاقتصادية لتلك السنة، ومستويات الانفاق العسكري لتلك الفترة. كما بلغت مساهمته من العملة في التداول 41.31 %. وفي السنوات التالية تزايد كلا من الطلب الطبيعي وغير الطبيعي على النقود بسبب التوسع في حجم الانفاق الحكومي، من قبل الحكومات المتعاقبة.

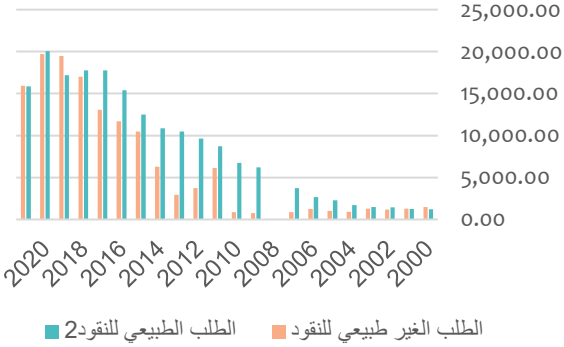

شكل (3) تطور الطلب الطبيعي وغير الطبيعي للنقود في الاقتصاد الليبي للفترة 2000–2021

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على بيانات الجدول السابق

▪ أثر الاقتصاد الخفي على الناتج المحلي الإجمالي (النفطي وغير النفطي) للفترة 2000–2021

نظرا للظروف التي مر بها الاقتصاد الليبي خلال الآونة الأخيرة ونتيجة لتوقف انتاج النفط سنة 2014، والمراحل الانتقالية السياسية وما تبعها من إفراط في حجم الإنفاق العام، فضلا عن غياب الرقابة والضوابط وانتشار الفساد المالي والإداري، كل ذلك أدى لتوسع الاقتصاد الخفي وانتشار الأنشطة غير الشرعية.

جدول (3) حجم الاقتصاد الخفي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (النفطي وغير النفطي) (بالمليون دينار).

السنة	حجم الاقتصاد الخفي HE	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية	$\frac{HE}{GDP}$ %	$\frac{HE}{nonGDP}$ %
2000	400091.6	19,704.2	14,145.7	20.3	28.2
2001	331084.3	20,609.3	14,893.9	16.06	22.2
2002	354904.9	28,350.8	16,178.3	12.5	21.9
2003	463107.3	35,167.9	15,846.25	13.1	29.2
2004	370405.1	45,862.1	17,257.01	8.07	21.4
2005	459743.0	63,918.1	20,245.04	7.19	22.7
2006	598241.3	78,938.1	25,162.1	7.57	23.7
2007	425286.5	85,901.5	30,411.0	4.95	13.9
2008	336143.6	106,096	35,489.8	3.1	9.4
2009	295150.4	76,225.6	39,201.9	3.8	7.5
2010	394990.8	95,491.6	41,723.8	4.13	9.4
2011	627498.8	58,966.5	27,751.5	10.6	22.6
2012	743447.1	116,755.2	40,814.0	6.3	18.2
2013	495435.9	95,823.4	55,014.7	5.1	9.0
2014	648670.2	73,000.7	57,702.0	8.8	11.2
2015	787401.8	67,289.1	57,982.3	11.7	13.5
2016	761545.7	69,396.2	63,456.8	10.9	12.0
2017	974105.7	93,605.4	71,520.4	10.4	13.6
2018	1463562.	104,673.9	68,162.8	13.9	21.4
2019	1759115.	96,835.5	80,225.0	18.1	21.9
2020	948402.8	65,047.8	64,347.0	14.5	14.7
2021	2777267.0	176,088.3	77,818.0	15.7	35.6

المصدر: بيانات الناتج المحلي الإجمالي (وزارة التخطيط. نشرات الحسابات القومية) والحسابات من قبل الباحثة.

شهد الاقتصاد الخفي تراجعاً ملحوظا كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال بداية الالفية الثالثة حيث بلغ ما نسبته 28.2 % بقيمة (400091.6) م. د. ل بالأسعار الجارية سنة 2000 لتنخفض خلال السنوات المتتالية لتصل إلى أقل نسبة 7.5% بقيم (295150.4) م. د. ل بالأسعار الجارية سنة 2007. ونتيجة للأحداث التي مر بها الاقتصاد الليبي فقد عادت معدلات الاقتصاد

الخفي بالزيادة مرة أخرى في الفترة التي تلت سنة 2011 مع بعض الانخفاض من سنة إلى أخرى ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2021 وبنسبة 35.6% بقيمة (2777267.0) م. د. ل بالأسعار الجارية.

ويمكن إرجاع هذه الزيادة إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

- دخول عدد كبير من العمالة الأجنبية والتي لا يوجد حتى الآن بيانات دقيقة عن حجمها، أدى إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية من جانب ومن الجانب الاخر انخفاض السلع المقدمة من قبل مؤسسات القطاع العام، مما ساهم في زيادة أجور العمالة الأجنبية غير الخاضعة للضرائب، بالإضافة إلى زيادة تهريب السلع بغرض تحقيق مكاسب مالية (الجيلاني، 2009).
- التجارة في النقد الأجنبي وخصوصا في الفترات الأخيرة.
- تدني مستويات دخول الافراد ساهم إلى حد كبير في نمو حجم الاقتصاد الخفي، خاصة في ظل ارتفاع الأسعار وعدم استقرارها دفع بالكثير للبحث عن اعمال إضافية واخفاء جزء من دخولهم تهربا من دفع الضرائب.

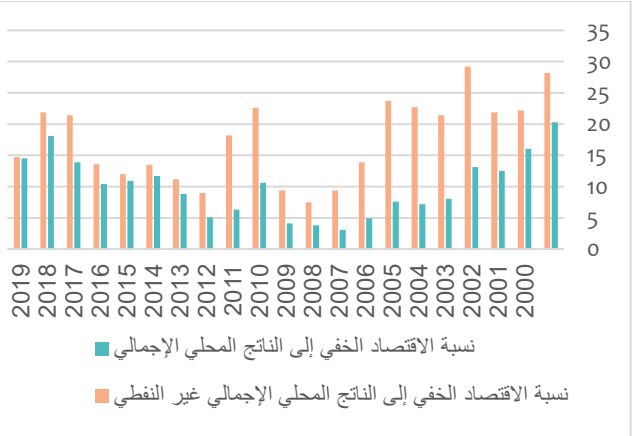

شكل (4) تطور الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (النفطي وغير النفطي) للفترة (2000–2021)

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على بيانات الجدول السابق

مناقشة النتائج والخلاصة:

1– تظهر الدراسة توسع الاقتصاد الخفي وانتشار أنشطته غير الشرعية في الفترة التي تلت سنة 2011 نتيجة لحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تمر به الدولة، وغياب الرقابة والضوابط وانتشار الفساد المالي والإداري، وهو ما يثبت الفرضية الأولى.

2– من خلال المقارنة بين الطلب على النقود الطبيعي والغير طبيعي؛ تبين لنا ارتفاع معدل الطلب غير الطبيعي على النقود عقب سنة 2011 وهو معدل يعكس طبيعة الظروف الاقتصادية لتلك السنة ليصل إلى أعلى نسبة له سنة 2019 حيث بلغت مساهمته من العملة في التداول 53.11 %. وفي السنوات التالية تزايد كلا من الطلب الطبيعي وغير الطبيعي على النقود بسبب التوسع في حجم الإنفاق العام، من قبل الحكومات المتعاقبة.

3– شهد الاقتصاد الخفي تراجع ملحوظا كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال بداية الالفية، غير أن الأحداث التي مر بها الاقتصاد الليبي عقب سنة 2011 ساهمت في رفع معدلات الاقتصاد الخفي مرة أخرى مع بعض الانخفاض من سنة إلى أخرى ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2021 وبنسبة 35.6%، وبذلك يتم إثبات الفرضية الثانية للدراسة.

التوصيات

1– توفير مناخ اقتصادي مستقر وتفعيل القوانين والنظم التشريعية ومحاربة الفساد الإداري والمالي للحد من انتشار النشاطات غير المشروعة، مع ضرورة مراقبة المنافذ الحدودية للحد من توافد العمالة غير الشرعية، ووضع برنامج عمل ينظم عمل الأجانب داخل ليبيا، فضلا عن ضرورة منع تهريب السلع من وإلى البلد.

2– القضاء بشكل نهائي على الاقتصاد الخفي أمر مستحيل، لذلك وجب التركيز على إيجاد آلية لدمجه مع الاقتصاد الرسمي، من خلال اصلاح النظام الضريبي وتوفير المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية، مع ضرورة تشديد العقوبات فيما يخص الفساد الإداري والمالي للحد من الجرائم الاقتصادية.

3– ضرورة إنشاء جهات أمنية حكومية لها استقلاليتها لمتابعة حجم ونشاط الاقتصاد الخفي وتوفير البيانات والاحصائيات بشكل أدق.

المراجع

- أسامة علي الجيلاني (2009) الاقتصاد الخفي في ليبيا أسبابه، حجمه، أثاره الاقتصادية. من الموقع الالكتروني https://www.google.com.ly 2024/11/20
- باكير،سمية ميلاد (2019, January) .تقدير حجم اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي خلال المدة (1981-2010م) . In *Journal of the Academic Forum* (Vol. 3, No. 1, pp. 69-92.
- باية ساعو وسيار زوبيدة (2020). "اشكالية الاقتصاد غير الرسمي وآثره على الاقتصاد". Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale، Année 0202 N°.1. Vol 14 EISSN 2600- 6502
- حجازي، مروة سمير (2024) "تقدير حجم الفجوة الضريبية في مصر خلال الفترة من 2006-2022 "*مجلة البحوث المالية والتجارية*(2) *25* ، 237-276.
- الحربي، وائل بن عبد الكريم. (2021). الاقتصاد الخفي: مفهومه وأشكاله وآثاره. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، *مج45*، *ع2*، 304 .343 - مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1231 20919/ 2024/11
- الذاودي، مصطفى خليفة (2011)، "الاثار السلبية الناجمة عن اقتصاد الظل، معهد التخطيط، مؤتمر اقتصاد الظل، طرابلس، مارس2011م.
- الراجحي، ياسر علي محمد (2021). "دور اقتصاد الظل في النمو الاقتصادي العراق حالة دراسية". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، العراق.
- رباعي أمينة جامعة الجزائر. (2014). الآثار المترتبة على نمو واتساع أنشطة الاقتصاد الخفي. من الموقع الالكتروني العلاقات السببية وعلاقات التكامل المتزامن بين النقود. 2024/11/20
- رضا دحماني، مراد زياد: تقدير حجم الاقتصاد الغير رسمي باستخدام طريقة نسبة الأصول السائلة حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2017) مجلة رؤى الاقتصادية، مجلة الوادي، الجزائر المجلد 7، العدد 12، 2019 ص ص27-28.
- الزايدي، خالد علي. (2018). محددات الاقتصاد الخفي في ليبيا .*مجلة آفاق اقتصادية*.51-26 (408)
- سيد محمد مصطفى، ج. (2021). دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز على مصر .*المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة* 686-637 ,(1)*51* .
- ريبة، سالم عمار والصداعي، أحمد أبو بكر (2023). "الاقتصاد الخفي وأثره على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي". مجلة المنتدى الأكاديمي (العلوم الإنسانية). المجلد (7) العدد (3). ص1211-1228

غ

- مركز بحوث العلوم الاقتصادية (2013)، الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا، دراسة لصالح مصلحة الإحصاء والتعداد، طرابلس-ليبيا.
- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والاحصاء، الإحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة (1966-2022).
- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والاحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 64، الربع الثاني، 2024.
- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والاحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 58، الربع الرابع، 2018.
- المطيري، حامد بن داخل بن عبد ربه (2012)، " قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1970-2012" رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى.